

Distr.: General
22 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩
٣٠ أيار/مايو، و ٣-٤ و ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٨

موجز

يقدم هذا التقرير الاستعراض السنوي للنتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الصندوق) في عام ٢٠١٨. وباعتباره التقرير الأول للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ينظر هذا التقرير في التقدم المحرز في تحقيق نتائج المجالين التاليين: تعزيز الأسواق المالية الشاملة ونظم التمويل الإنمائي المحلية؛ وفتح باب التمويل العام والخاص أمام الفقراء.

عناصر لاتخاذ قرار

لعل المجلس التنفيذي يود أن يحيط علماً بالتقرير السنوي؛ ويثني على ما يبذله الصندوق من جهود لتنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ ويرحب بالتزامه بالحلول والنهج المالية الابتكارية حتى يكون التمويل في صالح الفقراء؛ ويثني على جهوده في مجال تتبع وتقييم مساهماته في تغيير السوق المالية والنظم المحلية وفتح آفاق التمويل للفقراء، وتبادل الدروس مع الأوساط الإنمائية على نطاق أوسع؛ ويلتزم مجدداً بدعم الصندوق، بما في ذلك من خلال التمويل الكامل للاحتياجات من الموارد العادية البالغة ٢٥ مليون دولار في السنة.



المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والسياق المتغير
٣	ألف - تحليل السياق
٤	باء - الملامح الرئيسية للنتائج
١٨	جيم - فهم الأداء في ضوء الإطار الاستراتيجي
٢٢	دال - تحليل الفعالية المؤسسية
٢٤	ثالثا - نظرة استشرافية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	المرفق - مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة (متاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولاً - مقدمة

١ - يعرض التقرير السنوي النتائج الإنمائية والتنظيمية التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الصندوق) في عام ٢٠١٨. ويستند التقرير إلى تحليلات النتائج البرنامجية المبلغ عنها في ضوء مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة. ويتضمن النتائج المستخلصة من التقييمات الخارجية، وتقارير مراجعة الحسابات، والبيانات المالية، والدراسات الداخلية للحالات، والبحوث والبيانات الخارجية المتعلقة بالتحديات الإنمائية والسياقات القطرية ذات الصلة.

ثانياً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والسياق المتغير

ألف - تحليل السياق

٢ - يواصل العديد من أقل البلدان نمواً إحراز تقدم هام في مجال التنمية، حيث يوجد عدد منهم على المسار الصحيح للانتقال إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل. ذلك أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً، المقدر أن يصل إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٨،^(١) أعلى من النمو العالمي المتوقع، ولكنه لا يزال أقل من المعدل السنوي البالغ ٧ في المائة الذي تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة. وتشير توقعات النمو على المدى الطويل إلى أن ٣٥ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً سيظلون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠.^٢

٣ - وعادةً ما تواجه أقل البلدان نمواً تحديات تمويلية كبيرة في جهودها المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالعديد من الحكومات ذات حيز مالي محدود وشديدة الاعتماد على التمويل الخارجي. ولئن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً سجلت زيادة في عام ٢٠١٦ بنسبة تقل عن ١ في المائة بالقيمة الحقيقية، فإن اتجاه هذه المساعدة في الأجل المتوسط هو الركود.

٤ - ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ظل يسير في اتجاه تصاعدي في أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠٢، متركزاً في عدد صغير من الاقتصادات والقطاعات وقد يكون متقلباً؛ فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٧ للعام الثاني على التوالي. ويوجد حوالي ثلث أقل البلدان نمواً معرضاً بشدة لحالة مديونية حرجة أو يعيش هذه الحالة فعلاً. وقد يكون نقص التمويل كبيراً بشكل خاص على المستوى دون الوطني.

٥ - وتؤكد جميع هذه العوامل أن أقل البلدان نمواً في حاجة إلى الوصول إلى موارد إضافية كبيرة - خاصة وعامة - لتحقيق أهدافها؛ وأن أساليب العمل كالمعتاد لم تعد كافية؛ وأن هناك حاجة إلى شراكات جديدة وإلى ابتكار ومجازفة للحصول على مزيد من الموارد المتدفقة إلى أقل البلدان نمواً. ولا تدعو الحاجة أيضاً إلى التركيز على كمية التمويل فحسب، بل إلى التركيز على الجودة والتخصيص الجغرافي أيضاً، حتى يُشمل من تخلفوا عن الركب.

(١) https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/alde2018d1_en.pdf

(٢) https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/WESP_2018_Mid-year_Update.pdf

باء - الملامح الرئيسية للنتائج

٦ - يواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية العمل في مرحلة الميل الأخير، حيث غيرهم قليل، ووضع حلول تمويلية تستهدف الأسر المعيشية المحرومة من الخدمات، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والحكومات المحلية، واختبار هذه الحلول والمساعدة في توسيع نطاقها. ومن خلال آثاره التجريبية، يقوم الصندوق ببناء أسواق مالية شاملة ونظم تمويل إنمائي محلية تستفيد من تمويل إضافي من القطاعين العام والخاص تقدمه الجهات الفاعلة المحلية والدولية إسهاماً في الاقتصادات المحلية لدعم النمو الشامل الذي يمكن المرأة.

٧ - وفي إطار الشمول المالي، يعتمد الصندوق نهجاً لتنمية الأسواق لتمكين السكان غير المتعاملين مع المصارف والسكان المستضعفين، ولا سيما النساء والشباب واللاجئون، وكذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة وبأسعار معقولة ومن استخدامها والاستفادة منها. واستناداً إلى تحليل قوي للبيانات المتعلقة بالطلب والعرض، يقوم الصندوق، بالشراكة مع الحكومات، بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للإدماج المالي. ويعمل الصندوق مع أصحاب المصلحة المتنوعين في كل من القطاعين العام والخاص لمساعدة الحكومات على إنشاء سياسات تمكينية وأنظمة بيئية تنظيمية مناسبة تعمل على ازدهار الحلول المالية الرقمية المسؤولة.

٨ - واستفاد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على نحو متزايد من الابتكارات التي تتيحها تكنولوجيات الخدمات المالية من أجل استهداف السكان الذين كان من الصعب الوصول إليهم في السابق من خلال عرض خدمات مالية جيدة التصميم، وتزويد الأسر الفقيرة بإمكانية الوصول إلى حلول طاقية خارج نطاق الشبكة، وتمكين النساء والشباب وتعزيز سلاسل القيمة المستدامة. فعلى سبيل المثال، أدى دفع رواتب صغار المزارعين من خلال محافظ رقمية إلى تحسين ارتباطهم بسلاسل التوريد العالمية. وبهذه الطريقة، يساهم الشمول المالي الرقمي في ظهور الاقتصاد الرقمي على نطاق أوسع ويدعم التكنولوجيا من أجل الوصول إلى مرحلة الميل الأخير.

٩ - وفي تمويل التنمية المحلية، يدرك الصندوق أن الحكومات المحلية والاقتصادات المحلية هي المفتاح لتسريع التنمية المستدامة والشاملة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك التركيز على ضمان استثمار الموارد المالية في الاقتصادات المحلية لتعزيز النمو المستدام والتحول الهيكلي؛ وإتاحة التمويل، في المقام الأول من أسواق رأس المال المحلية، للاستثمارات الحفزية المحلية ذات التأثير الإنمائي الكبير في المجالات المواضيعية ذات الأولوية المتمثلة في تمكين المرأة، والتكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي؛ وزيادة الحيز المالي المحلي وتكوين رأس المال الثابت زيادة مستدامة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

١٠ - وباعتماد نهج التغيير الهيكلي لتمويل التنمية المحلية، عزز الصندوق النظم الوطنية لتمويل الحكومات المحلية، فأدخل نظم نقل حكومية دولية قائمة على الأداء في ١٨ بلداً في عام ٢٠١٨ وعزز قدرات الحكومات المحلية على التخطيط والاستثمار ورصد استثماراتها بشكل أفضل في مجال الخدمات والبنية التحتية. ويعتمد الصندوق أيضاً على عمله مع أصحاب المصلحة المحليين من القطاعين العام والخاص لمساعدة الحكومات على تهيئة بيئة تنظيمية مواتية للاستثمار من أجل تمويل التنمية المحلية. وقد وسع الصندوق من نهجه لدعم تنمية الأسواق المحلية من خلال إدخال تمويل منظم للمشاريع وتمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتُحج التمويل المختلط لفتح المجال لتمويل العام والخاص، ولا سيما من المصارف المحلية، لفائدة المشاريع المدرة للإيرادات وذات التأثير القوي في التنمية.

١١ - وكثف الصندوق من أعماله المالية والاستثمارية المختلطة في عام ٢٠١٨. ونضجت المنصة الاستثمارية لأقل البلدان نمواً على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية ضمن الركن الثالث من عمل الصندوق، وأثبتت أهميتها في قدرة الصندوق على حشد المزيد من التمويل العام والخاص في مجالات لم يكن للصندوق أن يعمل فيها دون تحمل قسط من المخاطر وخلق آثار تجريبية. وكان هناك جهد متضافر في عام ٢٠١٨ لطرح جيل جديد من القروض الميسرة والضمانات والمنح القابلة للسداد التي تخفف من المخاطر بالنسبة للمستثمرين من القطاعين العام والخاص الذين يستثمرون في مرحلة الميل الأخير. وبفضل العناية الواجبة القوية والتركيز على ضمان الإضافة المالية والإنمائية القوية، وافق الصندوق على ١١ استثماراً في ثلاثة بلدان في عام ٢٠١٨. وشملت هذه الاستثمارات الهياكل الأساسية المحلية وتمكين الاقتصادي للمرأة والطاقة النظيفة والشمول المالي.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وسع الصندوق من دائرة تفاعله مع تشكيلة من الشركاء الإنمائيين والمستثمرين والمؤسسات التجارية للمساعدة في توجيه مزيد من التمويل نحو أهداف التنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر، أطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أول صندوق من نوعه لتبادل الأسهم تابع للأمم المتحدة في بورصة نيويورك للأوراق المالية. وأقام صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية شراكة مع مدير أموال تابع لطرف ثالث قصد تعبئة وتوسيع موارد جديدة للاستثمارات ذات الأثر في أقل البلدان نمواً. وتعامل الصندوق أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها أن يتيح لهذه الجهات أدواته المالية وخبراته الاستثمارية لدعم أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع. وأصدر الصندوق تقريراً رائداً عن التمويل المختلط في أقل البلدان نمواً، مما يساعد على جعل الصندوق رائداً للتفكير في هذا المجال. ويوضح هذا المنشور أن ٧ في المائة فقط من التمويل الخاص المعبأ بواسطة التمويل الإنمائي الرسمي هي التي تذهب إلى أقل البلدان نمواً. كما يوضح التقرير أنه عندما تكون تُحج التمويل المختلط مناسبة، تكون الحاجة إلى مزيد من الابتكار والتجريب لجعلها مفيدة للاقتصادات المتوسطة والمحلية المفقودة في أقل البلدان نمواً.

١٣ - وعموماً، يواصل الصندوق العمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجلب الفائدة القصوى إلى أقل البلدان نمواً، مستندا في ذلك إلى مجالات خبرة تكميلية. والصندوق ملتزم بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج دعمه القطرية كما أنه شارك في تنفيذ مرافق استثمارية قطرية للبرنامج الإنمائي في ثلاثة بلدان. ويشترك الصندوق بنشاط أيضاً مع البرنامج الإنمائي في برامج ومبادرات مشتركة تنفذ في ٢٦ بلداً.

النتائج المحققة في ضوء النتيجة ١: تحسين الأسواق المالية الشاملة ونظم التمويل الإنمائي المحلية التي تعود بالفائدة على الفئات الفقيرة والضعيفة من السكان

الأسواق المالية الشاملة

١٤ - يُقر نُحج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بأن الشمول المالي عنصر تمكين أساسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مستندا في ذلك إلى أدلة قوية على الآثار الإيجابية للشمول المالي،

ولا سيما الخدمات المالية الرقمية، من أجل التعجيل بالحد من الفقر والتمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

١٥ - ويعد التمويل الرقمي عامل دفع للوصول إلى التمويل من حيث توسيع نطاقه واستخدامه في أقل البلدان نمواً؛ فقد زادت ملكية الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول بأكثر من الضعف إذ ارتفعت من ٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٧. وقد ساهم الصندوق في ثورة التمويل الرقمي هذه من خلال تشجيع الإصلاحات الابتكارية الشاملة والتنظيمية. وفي عام ٢٠١٨، ساعد الصندوق، من خلال دعمه لمقدمي الخدمات المالية ومشغلي شبكات الهاتف المحمول والمؤسسات المحلية، في الوصول إلى أكثر من ١,٩ مليون عميل للدفع الرقمي. وأصبحت الخدمات المالية الرقمية القناة الرئيسية للصندوق في مجال تقديم خدمات الشمول المالي (انظر الشكل ١). ومنذ عام ٢٠١٢، ساهم الصندوق في وصول أكثر من ١٣ مليون شخص بالغ إلى الخدمات المالية من خلال الحسابات الرقمية في ١٢ بلداً.

الشكل - ١

العملاء النشطون الذين تصلهم المنتجات والخدمات المالية المدعومة من الصندوق في ٢٠١٨

(بالملايين)



١٦ - وقاد تحالف أفضل من النقد، الذي يستضيف الصندوق أمانته، حملة عالمية لدعم رقمنة الدفع، بينما واصل توسيع نطاق العضوية فيه لتشمل ٣٠ حكومة وطنية و ٢٣ منظمة دولية وست شركات أعمال خاصة في عام ٢٠١٨. وأعد التحالف مذكرة توجيهية بشأن البنية التحتية الشاملة للدفع الرقمي أقرها وزراء مالية مجموعة العشرين وتعامل مع الفريق العامل التابع للمجموعة المعني بمكافحة الفساد حول شفافية القطاع العام في مجال الدفع الرقمي. وعقد التحالف شراكة مع أربع شركات رائدة متعددة الجنسيات لنشر تقرير يبيّن كيف أن لرقمنة مدفوعات سلسلة التوريد تأثيراً إيجابياً على الأعمال التجارية العالمية والعمالين فيها. وقدم التحالف أيضاً تشخيصات وخدمات استشارية على المستوى القطري لبلدان مختارة في مجال تسريع الأعمال لإثبات تأثير الدفع الرقمي. ففي غانا، على سبيل المثال، أكمل التحالف تشخيصاً للدفع الرقمي اعتمده الحكومة وهي الآن بصدد إدراجه في خارطة الطريق للتمويل الشامل.

١٧ - ويؤدي الصندوق أيضاً دور الأمانة لفرقة العمل التابعة للأمين العام المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة، برئاسة كل من مدير البرنامج الإنمائي وماريا راموس، الرئيسة التنفيذية السابقة لمجموعة أبسا المحدودة (Absa Group Limited)، التي أطلقت عام ٢٠١٨. وستجري فرقة العمل مشاورات وبحوثاً للتوصية باستراتيجيات لتسخير إمكانات التكنولوجيا المالية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

١٨ - ويقدم الصندوق الدعم السياساتي والتنظيمي لإقامة بيئة مواتية لخدمات التمويل الرقمي على المستوى القطري. ففي سيراليون، قام الصندوق بتسهيل بدء العمل ببرنامج تجريبي تنظيمي يعد بمثابة اختبار لنماذج الأعمال الجديدة تحت إشراف المنظمين لمساعدة البنك المركزي على فهم أفضل للآثار التنظيمية المترتبة على الابتكارات المالية. وضمن هذا الحيز الآمن للابتكار، دعم الصندوق عملية تجريب خطة ادخار قائمة على الصيرفة المتنقلة لفائدة صغار المزارعين.

١٩ - ولجلب التمويل الرقمي إلى مرحلة الميل الأخير، يدرك الصندوق الحاجة إلى ربط التمويل الرقمي بالاقتصاد الحقيقي. ففي نيبال، دعم الصندوق حوالي ٣٨٠,٠٠٠ من صغار المزارعين وأصحاب المشاريع المتناهية الصغر لتعزيز استخدامهم للخدمات المالية من خلال صندوق تحديات يعزز قنوات بديلة لتقديم الخدمات، بما في ذلك الخدمات المصرفية التي لا فروع لها والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وفي أوغندا، أطلق الصندوق نظاماً رقمياً لدفع الرسوم المدرسية، تقبله ٢٠ مدرسة الآن ويستخدمه حوالي ٧,٢٠٠ من الآباء لدفع الرسوم المدرسية. ويتعاون الصندوق أيضاً مع شركات القطاع الخاص التي تعمل في سلاسل القيمة في قطاعات البن والألبان والذرة وزيت البذور في أوغندا لتسجيل حوالي ١٧٥٠٠٠ عميل للصيرفة المتنقلة ورقمنة مدفوعات ٤٠,٠٠٠ مزارع صغير. وتعمل رقمنة المدفوعات في سلاسل القيمة الزراعية على تعزيز كفاءة الأعمال التجارية الزراعية وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل الرقمي واستخدامه في المناطق الريفية.

٢٠ - واستخدم الصندوق عمله بشأن الشمول المالي لتوسيع نطاق الوصول إلى الطاقة النظيفة في أقل البلدان نمواً. فمنذ عام ٢٠١٤، دعم الصندوق ٢١ من مقدمي خدمات الطاقة والخدمات المالية، الذين باعوا أكثر من ٢٣٠٠٠٠ من منتجات الطاقة النظيفة استفاد منها أكثر من مليون شخص في إثيوبيا وأوغندا وميانمار ونيبال. ويقدر أن هذه المنتجات عوضت حوالي ٣٥٠٠٠٠ طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان المستهدفة. وفي عام ٢٠١٨ وحده، باع شركاء الصندوق حوالي ٦٦٠٠٠ من منتجات الطاقة النظيفة؛ وتم تمويل ٨٢ في المائة من المبيعات عن طريق القروض أو أقساط الدفع أولاً بأول، وكان ٦٠ في المائة من العملاء من النساء. ودعم الصندوق أيضاً شركاءه لتنويع عرضهم من منتجات الطاقة النظيفة لتشمل مضخات الري العاملة بالطاقة الشمسية، وحلول الطهي النظيف والشبكات الصغيرة العاملة بالطاقة الشمسية. وقد ساعدهم هذا الأمر على توسيع قاعدة عملائهم خارج الأسر المعيشية لتشمل المدارس والأعمال التجارية الزراعية. ويرى الصندوق أيضاً في الوصول إلى تمويل الطاقة مدخلاً لتوسيع نطاق الوصول إلى تمويل السكان غير المتعاملين مع المصارف. ففي أوغندا، جرب الصندوق استخدام معدلات التسديد في خطة الدفع أولاً بأول للحصول على منتج للطاقة الشمسية حتى يكون ذلك بمثابة سجل ائتماني يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر استخدامه لتقديم القروض المتناهية الصغر ومنتجات الادخار للعملاء المستهدفين.

٢١ - ويواصل الصندوق نشر مجموعة من أدوات التشخيص المبنية على البيانات لتحديد شرائح السكان المحرومين من الخدمات، وفهم تاريخ المعاملات، وتوفير الخرائط الجغرافية المكانية لنقاط الخدمة وكشف الثغرات السياسية والتنظيمية التي تحول دون نمو الأسواق. ومنذ ٢٠١٤، نُفذت في ١٨ بلداً إحدى الأدوات التشخيصية التي صممها الصندوق لمساعدة الحكومات على وضع خرائط طرق متكاملة للشمول المالي، مع إجراء تقييمات جديدة في بنن وبوركينا فاسو وتوغو في عام ٢٠١٨. ويتعاون الصندوق في إطار شراكة مع الحكومات الوطنية والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي والجهات المعنية المحلية

لتصميم خرائط طريق وتنفيذها والاستفادة من نتائج التشخيص لإعداد أدوات ووسائل جديدة للوصول إلى السكان الذين يعانون من نقص في الخدمات. وفي ليسوتو، دعمت الحكومة والبرنامج الإنمائي تنفيذ منصة للصيرفة المتنقلة وجرت هوية مالية رقمية لزيادة الشمول المالي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجرى الصندوق استعراضاً لسوق التحويلات لتقدير التحويلات الجارية من البلد وإليه من حيث قيمها وحجمها ومواطن ضعفها. وأدى ذلك بمقدم للخدمات المالية إلى تطوير منتج تقسيطي جديد عابر للحدود من المقرر إطلاقه في ٢٠١٩. وتهدف هذه المشاريع جميعها إلى المساعدة في نشر الفرص المتاحة لمقدمي الخدمات المالية والمستثمرين في هذا المجال، حتى تكون زيادة المنتجات والاستثمارات داعمةً لزيادة الشمول المالي.

٢٢ - إن جعل القطاع المالي مفيداً للمرأة أمر أساسي لترسيخ الأسواق المالية، وتمكين المشتغلات بالأعمال الحرة وجعل النمو أكثر استدامة. ولذلك يسعى الصندوق إلى توسيع نطاق التزويد بالمنتجات المالية المسؤولة التي تلبى الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، وإلى دعم السياسات واللوائح التي تعزز وصول المرأة وتمثيلها فيما يتعلق بالخدمات المالية. وفي ملاوي، عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع مقدمي الخدمات المالية لتحسين التوازن بين الجنسين في شبكات وكلائهم، بناءً على نتائج أظهرت أن النساء الوكيلات لا يزدن من تسجيل النساء فحسب، بل يتفوقن عموماً على الرجال في تسجيل العملاء الجدد وفي قيمة المعاملات. ونتيجة لذلك، أحدث مقدم للخدمات المالية خطة للدفع على أساس العمولة لتحفيز أداء الوكلاء، وفرض إلزامية جمع بيانات العملاء حسب نوع الجنس، ووضع مسار للتطور الوظيفي الذي يسمح للمرأة بالترقي من رتبة صرافة إلى وكالة ثم إلى موظفة شركة بناءً على أدائها. ووُضعت هذه السياسات لتكون بمثابة خطة تجريبية ودراسة جدوى لإشراك النساء في مجال تقديم الخدمات المالية لكي يعمل بها مقدمو الخدمات الآخرون.

٢٣ - وفي آسيا، يعمل الصندوق على تغيير سلوك الجهات الفاعلة في السوق لحفز الابتكارات والاستثمارات والإصلاحات التنظيمية حتى يتسنى للتمويل أن يساعد في التغلب على التحديات الاقتصادية الحقيقية التي يواجهها الفقراء والنساء والسكان الذين يعانون من نقص الخدمات المصرفية. وتعاون الصندوق في إطار شراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تنفيذ صندوق ابتكاري لدعم ريادة المرأة للأعمال والشمول المالي في المنطقة. وفي ميانمار، أجرى الصندوق تقييمات جنسانية لفائدة ١١ مؤسسة مالية لاستعراض قدرة أجهزة حوكمتها ومنتجاتها وإدارة مواردها البشرية على الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، مما أدى بدوره إلى تغييرات في سياساتها ومنتجاتها. كما يشترك الصندوق مع شركات تكنولوجيا الخدمات المالية في إندونيسيا لتعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل لفائدة أصحاب المشاريع المتناهية الصغر، وخاصة النساء، كما يشترك مع الهيئات التنظيمية ومقدمي الخدمات لتسهيل الوصول إلى التحويلات الدولية في مرحلة الميل الأخير.

٢٤ - وفي منطقة المحيط الهادئ، زاد برنامج مشترك مع البرنامج الإنمائي من إمكانية الوصول إلى التمويل واستخدامه لفائدة أكثر من مليوني شخص منذ إطلاق البرنامج في عام ٢٠٠٨. وركز البرنامج بشكل خاص في عام ٢٠١٨ على توسيع نطاق الحصول على التأمين الأصغر للسكان ذوي الدخل المنخفض من باب الحماية الاجتماعية للتخفيف من وطأة فقدان المكاسب الاجتماعية بسبب الموت المفاجئ لأحد أفراد الأسرة، أو فقدان الدخل أو المرض. وفي فيجي، دعم البرنامج المشترك منتجاً مركباً للتأمين الأصغر يقدم تغطية للتأمين على الحياة وغيرها. وقامت الحكومة بتوسيع خطة التأمين الأصغر

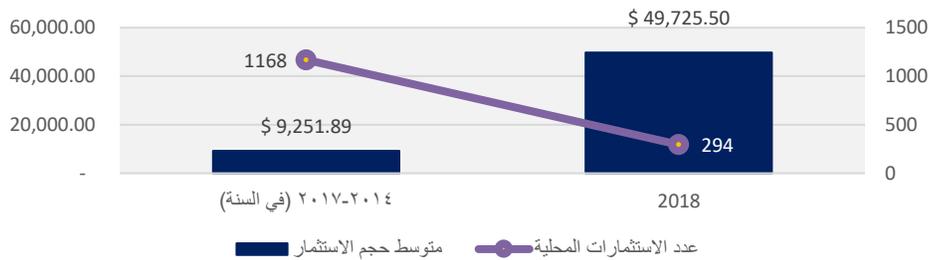
لتشمل أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ شخص، مما زاد بشكل كبير من معدل التغطية التأمينية في البلد. وفي جزر سليمان، أطلقت الحكومة في جميع أنحاء البلد حساباً للمعاشات التقاعدية المتناهية الصغر بدعم من البرنامج المشترك قصد استهداف الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي، مما يمكّن العاملين في القطاع غير الرسمي من الادخار من أجل التقاعد. واستناداً إلى النجاح الذي حققته جزر سليمان، طلب الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية في فانواتو إجراء دراسة جدوى لاستكشاف عملية إطلاق معاشات تقاعدية صغرى مماثلة في فانواتو.

نظم تمويل التنمية المحلية

٢٥ - يتمتع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بخبرة تمتد لعقود من الزمن في تصميم ودعم آليات اللامركزية المالية من أجل جعل التمويل يتدفق إلى المدن الثانوية والمناطق المحيطة بالمدين والمناطق الريفية. ففي عام ٢٠١٨، دعم الصندوق مباشرة ٣٦٨ حكومة محلية في ٢٣ بلداً من أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، حيث أنجز ٢٩٤ استثماراً في القطاعين العام والخاص. وإذا كان عدد الاستثمارات المحلية قد انخفض مقارنة بالمتوسط السنوي المسجل ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، فإن حجم الاستثمارات زاد زيادة كبيرة؛ وهذا يعكس قراراً استراتيجياً بالاستثمار في مشاريع أكبر ذات إمكانية لدر مداخيل (انظر الشكل ٢). وأدى هذا التغيير في أولويات الاستثمار إلى زيادة في القيمة الإجمالية للاستثمارات المحلية المنجزة، رغم الانخفاض المسجل في العدد، من متوسط ١٠,٨ ملايين دولار سنوياً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى ١٤,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وزاد العدد المقدر للمستفيدين لكل استثمار أيضاً بواقع يفوق ثلاثة أضعاف حيث خدمت الاستثمارات المزيد من الناس من حيث الحجم في مرحلة الميل الأخير.

الشكل ٢-

التغير في عدد ومتوسط حجم الاستثمارات المحلية ما بين ٢٠١٤-٢٠١٧ و ٢٠١٨.



٢٦ - وللسلطات المحلية دور أساسي في الجهود العالمية المبذولة لاتخاذ الإجراءات المناخية المناسبة. وبناءً على عمل الصندوق في مجال اللامركزية المالية، يوجه الصندوق منحاً قائمة على الأداء، ومتمكيفة مع تغير المناخ من خلال أنظمة حكومية دولية للتحويل المالي باستخدام آلية المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي. ومع إضافة غامبيا، وسع الصندوق آلية المناخ المحلية لتشمل ١٤ بلداً في عام ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، يعمل البرنامج الآن في ١٠٧ حكومات محلية، تمثل أكثر من ٦ ملايين شخص. وبناءً على تجارب الصندوق، بدأت الحكومتان الوطنيتان في بوتان وكمبوديا في توسيع نطاق آلية المناخ المحلي لتشمل جميع الحكومات المحلية.

٢٧ - ومن خلال هذه الآلية، يدعم الصندوق الحكومات المحلية لتكثيف الاستثمارات والخدمات لتلبية احتياجات مواطنيها وتحديد أولويات تصديدها لمخاطر المخاطر الناشئة ذات الصلة بالمناخ. وفي النيجر، على سبيل المثال، أجرى الصندوق تقييماً لمخاطر المناخ وقابلية التأثر به وسلط الضوء على مخاطر الملايا وتدهور الأراضي الزراعية في المجتمعات المحلية، وهو ما لم يكن يحظى بالاهتمام المناسب في السابق. وقد أدى ذلك إلى إقدام الحكومات المحلية على اتخاذ إجراءات تخفيفية والقيام باستثمارات. وعند اختيار الاستثمارات، أعطت الحكومات المحلية الأولوية لمشاريع التكيف مع تغير المناخ التي تعود بالنفع على المرأة.

٢٨ - وخلال المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقع الصندوق شراكة استراتيجية مع مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ لتعزيز الدعم لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وحوالي ٧٩ بلداً عضواً في مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتهدف الشراكة إلى المساعدة في زيادة تمويل المناخ من أجل العمل المحلي.

٢٩ - وإدراكاً لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي، ساعد الصندوق الحكومات المحلية في خمسة بلدان أفريقية على إنشاء آليات مالية جديدة نفذت ١٨ استثماراً في مجال الأمن الغذائي والتنمية المحلية في عام ٢٠١٨، استفاد منها أكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص في المجتمعات الريفية. وفي بوركينا فاسو والنيجر، يتعاون الصندوق في شراكة مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل زيادة استخدام آليات التحويل الحكومية الدولية لمعالجة تدهور الأراضي وتعزيز إدارة الغابات والمناظر الطبيعية على المستوى المحلي.

٣٠ - ويساعد الصندوق الحكومات المحلية على الوصول إلى الموارد وتخصيصها للمبادرات التي تمكن المرأة وتعمل على جذب التمويل للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء وتعزز المساواة بين الجنسين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعاون الصندوق في شراكة مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إطار برنامج مشترك يركز على تعزيز التمويل المحلي لتمكين المرأة اقتصادياً. ومن المتوقع أن تفيد استثمارات الصندوق في مشاريع تمكين المرأة في بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة أكثر من ٦٠٠٠ امرأة مزارعة وموردة إفادة مباشرة. وتعاون الصندوق أيضاً مع مصرف بنغلاديش لوضع استراتيجية وطنية بشأن الاستثمارات المراعية للمنظور الجنساني ووضع خطة لضمان الائتمان من أجل المساعدة في الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء والتي تفتقر إلى ضمانات تمكّنها من الحصول على القروض من المصارف التجارية المحلية. وقدم الصندوق خدمات لبناء القدرات لأكثر من ٢٣٠ مسؤولاً في بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة لتعزيز الإدارة والتخطيط بما يراعي الاعتبارات الجنسانية في مجال المالية العامة على مستوى الحكومة المحلية.

٣١ - وإذا كان لا يوجد في أقل البلدان نمواً سوى حوالي عشر المناطق الحضرية الكبرى في العالم فقط، فإن بها ٣٠ مدينة من أصل أسرع ٣٥ مدينة نمواً. ولا يقتصر النمو الحضري على العواصم، بل إن له تأثيراً شديداً على المدن والبلدات الثانوية أيضاً. والآن تعتمد التنمية المستقبلية لأقل البلدان نمواً، وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اعتماداً كبيراً على مدى حُسن إدارة التحضر في مدن وبلدات أقل البلدان نمواً. ولذلك، يعمل الصندوق بشكل متزايد مع الحكومات البلدية على زيادة التمويل من خلال

الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصدار السندات، وإيرادات المصادر الخاصة. وفي نيبال، دعم الصندوق الحكومة من أجل السماح لكيانها الوسيط المالي، صندوق تنمية المدن، بالافتراض بشكل مستقل عن السوق لتمويل الاستثمارات الاجتماعية في البلديات المنشأة حديثاً. وبناءً على هذا التغيير التنظيمي، يوجد الصندوق بصدد وضع قرض جديد لفائدة صندوق تنمية المدن من أجل تمويل مشروع لتطوير سوق تجاري في بلدية هاريون، والذي من المتوقع أن يستخدم أكثر من ٨٥٠ تاجرًا ويزيد من إيرادات الحكومة المحلية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، دعم الصندوق الحكومة لتغيير سياساتها قصد السماح للحكومات المحلية بإصدار سندات إيرادات من خلال أدوات مخصصة الغرض، من شأنها أن تزيد، عند الضرورة وإذا نُظمت بصورة جيدة، من موارد الحكومات المحلية للاستثمار في مشاريع التنمية المحلية.

٣٢ - وتعاون الصندوق في شراكة مع الصندوق العالمي لتنمية المدن والمرفق الاستشاري للهيكل الأساسية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وهو مرفق مساعدة متعدد المانحين يديره البنك الدولي، وذلك لتعزيز قدرة شبكة المؤسسات المالية الأفريقية من أجل السلطات المحلية على دعم صناديق التنمية البلدية في أقل البلدان نموًا. ودعمت هذه المبادرة المشتركة وضع خرائط طرق في الكاميرون ومدغشقر والنيجر لمؤسسات تمويل الحكومات المحلية لتعزيز قدراتها في مجال تعبئة الموارد والتخطيط والاتصالات العامة.

٣٣ - ولانتقال من مرحلة الابتكار إلى الحجم الكبير، يعمل الصندوق أيضا مع الحكومات والجهات المعنية المحلية من أجل تهيئة البيئات التمكينية، وتعزيز القدرات وتنويع القاعدة المالية للاستثمارات المستدامة المحلية. وتعاون الصندوق في إطار شراكة مع مصرف التنمية الأوغندي ومؤسسة القطاع الخاص في أوغندا لإنشاء مرفق تمويلي مختلط يقدم قروضاً ميسرة ومنحاً وخدمات تطوير أعمال مصممة خصيصاً للأعمال التجارية الزراعية، ويستهدف بشكل خاص الشركات التي تقودها النساء والشباب في المقاطعات الشمالية. وأنشأ أيضاً صندوقاً لتمييز الحكم المحلي من أجل تحفيز أداء الحكومات المحلية في المنطقة لتشجيع تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية. وفي غينيا، تعاون الصندوق والبرنامج الإنمائي في شراكة مع غرفة المناجم لتعبئة الأموال من شركات التعدين قصد الاستثمار في المشاريع المساهمة في التنمية المستدامة المحلية. وفي عام ٢٠١٨، أنجز ١٧ استثماراً في مجالات تمكين المرأة والأمن الغذائي والصحة والتعليم في ثلاث بلديات بأموال معبأة من قطاع التعدين. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أنشأ الصندوق منحة لاستثمار رأس المال على أساس الأداء لفائدة الحكومات المحلية من أجل ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة وتبعية التقدم المحرز نحو إنجاز الاستثمارات المحلية في أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، مُوّل ١٢ استثماراً من خلال آلية المنح، حيث جاءت ٢٥ في المائة من الموارد في شكل مزج بين دعم ميزانية القطاع العام ومساهمات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني.

٣٤ - وعلى مستوى السياسات العالمية، يواصل الصندوق إبراز أهمية الحكومات المحلية ونظم التمويل المحلية في مواجهة التحديات الإنمائية. وتعاون الصندوق في إطار شراكة مع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية لإطلاق تحالف عالمي للنظم الإيكولوجية المالية التي تعمل لصالح المدن والحكومات المحلية. ويقوم الصندوق، مع المنظمة، بتطوير وسيلة استثمار لجذب الموارد من المصارف والمستثمرين المحليين من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ويساهم الصندوق في المنتديات السياسية ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها ويواصل تعزيز الشراكات مع رابطات

الحكومات المحلية وشبكات الأقران ووكالات التمويل. وتجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى المرصد العالمي المعني بالتمويل والاستثمار الحكومي على المستوى دون الوطني، بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، ويهدف هذا الدعم إلى جمع البيانات والمعلومات المقارنة عن هياكل الحكومات دون الوطنية وتمويلها وإلى دعم تحسين عملية صنع القرارات المتخذة من قبل الجهات المعنية بالتنمية.

الجدول-١

التقدم المحرز في ضوء مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المعدل *	الفعلي (٢٠١٨)	الهدف المرحلي (٢٠١٨)	المؤشرات
●	٦٤ (أ) ٤٥ (ب) (تراكمية)	٤٧ (أ) ٣٧ (ب) (تراكمية)	النتيجة ١-١ منتجات مالية جديدة أو محسنة (أ) نفذت على أساس تجريبي (ب) عززها مقدمو خدمات مالية يدعمهم الصندوق
●	٤ ملايين	٣,٦٥ مليون	النتيجة: ٣-١ عملاء استفادوا من منتجات مالية طوّرت بدعم من الصندوق
●	٢٩٤	٣٠٠	النتيجة: ١-٧ عدد الاستثمارات المحلية المنجزة والمستخدمة المدعومة من الصندوق

* معدل الأداء: ● أُنجزت (أكبر من ٧٥ في المائة)؛ ● أُنجزت جزئياً (٥٠ - ٧٥ في المائة)؛ ● غير مُرضٍ (أقل من ٥٠ في المائة)

النتائج المحققة في ضوء النتيجة ٢: فتح باب التمويل العام والخاص أمام الفقراء

٣٥ - يندرج فتح باب التمويل العام والخاص من أجل تحقيق الشمول في صلب العمل الذي يضطلع به الصندوق لمساعدة أقل البلدان نمواً من أجل حشد المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ويستكمل رأس المال الأولي للصندوق المستثمر في دعم مقدمي الخدمات المالية برأس المال الخاص بهم أو بالرساميل الخاصة بمستثمرين آخرين من أجل توسيع نطاق خدمات الصندوق وزيادة. وبفضل الدعم المالي والتقني من الصندوق، حشد مقدمو الخدمات المالية الشركاء مدخرات بلغت حوالي ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨، مما عزز قدرة الأسر المعيشية على الصمود كما أحدث تأثيراً حافزاً لوضع الموارد المحلية في التداول الإنتاجي.

٣٦ - وبالمثل، في مجال تمويل التنمية المحلية، يواصل الصندوق التعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين، لإيجاد نماذج قابلة للتطبيق في المقام الأول ثم مساعدتهم على توسيع نطاق النهج المطبقة في تحقيق اللامركزية المالية، وتمويل المشاريع وتمويل البلديات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإيرادات المحلية عن طريق الضرائب والرسوم والتحويلات الرأسمالية، مع المساعدة أيضاً في تنمية الاقتصادات المحلية.

٣٧ - وبشكل متزايد، يشمل عمل الصندوق في مجال توليد الدعم المالي أيضاً دعمه للمشاريع المدرة للدخل. ولكي يبيّن للمستثمرين من القطاعين العام والخاص الجدوى الاقتصادية لتمويل المؤسسات الاجتماعية ذات الأثر التحويلي، يعمل الصندوق مع الحكومات المحلية والقطاع الخاص من أجل توفير الموارد للمشاريع ذات التأثير الإنمائي التي لا يمكنها الوصول إلى تمويل ميسور التكلفة، ويقدم الدعم لجعل

تلك المشاريع مؤهلة للتمويل المصرفي، ثم يساعدها في الوصول إلى استثمارات إضافية، وغالبًا ما يكون ذلك عن طريق توفير موارد إضافية بشروط ميسرة في شكل معاملات تمويل مختلط.

٣٨ - ويستخدم الصندوق أدواته التمويلية بعناية - القروض الميسرة والضمانات والمنح القائمة على الأداء، بالإضافة إلى المساعدة التقنية - لاستيعاب المخاطر التي تواجه المشاريع ذات الأثر الإنمائي القوي لجعلها قابلة للاستثمار فيها. وتُبدل جهود كبيرة أيضا لضمان ألا يحدث الصندوق تشوهات غير مبررة في الأسواق المحلية ولتكييف المشاريع حسب مصادر التمويل المحلي الملائمة، ولا سيما التمويل من المصارف التجارية، على الرغم من أن الصندوق يتعاون أيضا مع الجهات المؤثرة وغيرها من المستثمرين ومؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف. وتُصمم الاستثمارات بحيث تبين لمجموعات المستثمرين على نطاق أوسع جدوى الاستثمار الإيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتضييق الفجوة بين المخاطر الحقيقية والمتصورة المتمثلة في الاستثمار في الحلقة الوسطى المفقودة في أقل البلدان نموًا، والمساعدة في تطوير وتعزيز الأسواق المالية المحلية.

الشكل-٣

الاستثمارات والدعم المقدم من الصندوق في إطار الشراكة مع القطاع الخاص والقطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٨*

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



* ملاحظة: تشمل المنح استثمارات الصندوق في "المشاريع المدرة للدخل" فقط. الأرقام الواردة في القروض والضمانات تستند إلى المبالغ المدفوعة. القروض والضمانات حشدت على الفور ٩,٠ مليون دولار ومن المتوقع أن تدر مبلغ ٤,٢ ملايين دولار إضافي على أساس المفاوضات الجارية.

٣٩ - وفيما يتعلق بتقديم منح من خلال برنامج عمله، عزز الصندوق قدرته على تحديد وفحص مجموعة مشاريع قابلة للاستثمار فيها تُظهر إمكانات تحويل الاقتصادات المحلية. ووجد نجح فيما يتعلق بتحديد مجموعات الاستثمار، وعزز تقييمه للإضافية المالية والإنمائية وقدم المساعدة الفنية في مجال هيكلة الاستثمارات. ودفع الصندوق مبلغ ٦,٧ ملايين دولار في شكل منح للاستثمارات المدرة للدخل في عام ٢٠١٨ في مجالات الشمول المالي والتنمية المحلية من أجل إبراز مساهمته في تطوير السوق. وأدرت الاستثمارات ما قيمته ٣٢,٢ مليون دولار في شكل تمويل عام وخاص (انظر الشكل ٣) من خلال استثمارات رؤوس الأموال الخاصة للشركاء والتزامات إضافية مقدمة من أطراف ثالثة مستثمرة، بما في ذلك المصارف المحلية والحكومات المحلية والشركاء في التنمية.

٤٠ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قدم الصندوق منحا لإقامة سوقين عبر الحدود في مقاطعتي كاكونكو وكيبونديو الواقعتين في المنطقة المتاخمة لبوروندي. واستثمر الصندوق مبلغ ٢٦٥ ٠٠٠ دولار

أمريكي، أضافت عليه مجالس المقاطعات والقرويون المحليون مبلغ ١١٢ ٠٠٠ دولار أمريكي، لإقامة سوقين دائمين يخدمان حوالي ٦ ٠٠٠ تاجر ومزارع. وسيجري تشغيل السوقين باعتبارهما مرفقين مستقلين محددتي الغرض تعود ملكيتهما لمجالس المقاطعات والقرى المحلية والمجموعات النسائية بوصفها جهات صاحبة أنصبة في رأس المال. وسيبرم أصحاب الأعمال التجارية الخاصة عقود إيجار لبناء متاجر كاملة في إطار نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص للبناء والتشغيل ونقل الملكية، وسيقدم التمويل من مصرف تجاري محلي. ومن المقرر تخصيص أكثر من ٦٠ في المائة من المتاجر للنساء صاحبات المشاريع، وسيوفر السوقان إيرادات إضافية لمجالس المقاطعات في شكل رسوم وضرائب.

٤١ - وفي المناطق ذاتها، قدم الصندوق، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التدريب في مجال تطوير الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع لفائدة ١٣٦ من صاحبات المشاريع، والتدريب المتعلق ببناء القدرات لفائدة ٥٠ مسؤولاً محلياً في مجال عمليات التخطيط والميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وهذا المزيج من الاستثمارات إضافة إلى المساعدة التقنية قد صمم لتوضيح آثار الاستثمار في المشاريع ذات الأولوية في الاقتصادات المحلية.

٤٢ - وفي ميانمار، قدم الصندوق منحة قدرها ١٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي إلى مؤسسة براك ميانمار (BRAC) بغية تطوير منتج مالي مخصص لمنح القروض لصاحبات المشاريع. واستثمرت مؤسسة براك ٢٠٥ ٠٠٠ دولار أمريكي من مواردها الخاصة في هذا المشروع وصممت منتجين جديدين لمنح القروض لتلبية احتياجات صاحبات المشاريع. وبهذه الطريقة، تمكنت مؤسسة براك من دعم استثمارات الصندوق بمبلغ إضافي قيمته ٢,٥ مليون دولار في شكل تمويل للديون من الشركة الهولندية لتمويل التنمية، وبمبلغ ٥ ملايين دولار من هيئة التعاون الاستثماري الخاص لما وراء البحار لطرح منتجات الإقراض.

٤٣ - ومن أجل تنويع أدواته التمويلية بما يتجاوز المنح، طرح الصندوق بصورة كاملة الجيل الجديد من القروض الميسرة والضمانات في عام ٢٠١٨ من خلال عملية معززة تتوخى إيلاء العناية الواجبة، والنمذجة المالية والتصنيف الائتماني. كما اعتمد الصندوق على أساس تجريبي منهجية مبتكرة للجمع بين تقييمات عائدات الأثر الإنمائي والمخاطر إلى جانب تحليل العائد المالي ومخاطر الائتمان. واستناداً إلى هذه العملية الجديدة، وافق الصندوق وشرع في صرف ١١ قرصاً ميسراً جديداً وضمانات بمبلغ إجمالي قدره ٢,٨ مليون دولار، منها ١,٦ مليون دولار صرفت في عام ٢٠١٨. وكانت الاستثمارات في مجالات الأعمال التجارية الزراعية، والشمول المالي، وتمكين المرأة، والطاقة النظيفة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وميانمار. وأسفرت القروض والضمانات عن توفير دعم مالي فوري بقيمة ٩٤٨ ٠٠٠ دولار إلى جانب توقعات إضافية بتوفير مبلغ ٤,٢ مليون دولار عن طريق اتفاقيات تجارية مع مصارف تجارية محلية.

٤٤ - وفي جميع هذه الحالات، كان نهج الصندوق يتسم بالتركيز الشديد على الحلقة الوسطى المفقودة؛ والرغبة في المجازفة والاستثمار في شركات ناشئة، وتكنولوجيات جديدة ونماذج أعمال تجارية جديدة واعدة؛ والجهود المبذولة لعدم استبعاد القطاع الخاص، وجذب المستثمرين والمصارف على الصعيد المحلي؛ والالتزام بالاستفادة من الدروس وتشاطرها مع الشركاء من القطاعين العام والخاص من أجل تشكيل تطوير السوق وتوجيه السياسات والبرامج الوطنية التي يمكن تعزيزها.

٤٥ - وإلى جانب هذا العمل، يواصل الصندوق تطوير شركات جديدة كوسيلة لجذب الدعم الحفز للحلقة الوسطى المفقودة في أقل البلدان نموا. وفي عام ٢٠١٨، أطلق الصندوق شراكة مع مؤسسة Bamboo Capital Partners التي تعمل في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، من أجل إيجاد وسيلة استثمارية يمكنها جذب التمويل التجاري لفائدة مجموعات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومقدمي الخدمات المالية ومشاريع الهياكل الأساسية المحلية المنتظر دعمها من قبل الصندوق. وهذه الشراكة، التي تهدف إلى تعبئة رأس مال يبلغ ٢٠ مليون دولار في مرحلتها الأولى، تسعى إلى تجميع استثمارات إيجابية صغيرة، ولكنها واعدة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في وسيلة تمويل مختلط واحدة، عن طريق جذب مستثمرين جدد من القطاعين العام والخاص.

٤٦ - ويمكن في نهاية المطاف، إذا توفّر التمويل والطلب، أن يوسّع نطاق البرنامج الاستثماري للصندوق لينظر في خطوط لتمويل مشاريع المراحل الأخيرة من البرنامج الإنمائي ومن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموماً ضمن طائفة من أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعمل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل استكشاف سبل العمل معاً لتمويل مجموعات المشاريع المتوسطة الحجم المفقودة.

٤٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلق الصندوق أول صندوق للأمم المتحدة متداول في بورصة نيويورك. وقد طوّر هذا الصندوق الجديد بالشراكة مع مؤسسة Impact Shares غير الربحية تحت الرمز "SDGA"، وهو ينتقي الشركات على أساس مجموعة معايير اختيار صارمة استناداً إلى مؤشرات مفصلة تتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وهذا الصندوق، الذي لا يزال في المراحل الأولى من الرسملة السوقية، يُراد به مكافأة الشركات التي تستثمر بشكل مسؤول في أقل البلدان نموا ولحفز المزيد من الاستثمارات في أسواق هذه البلدان.

٤٨ - وكجزء من دوره القيادي المدروس في مجال التمويل المبتكر من أجل التنمية، أطلق صندوق الأمم المتحدة للأشغال الإنتاجية تقريره الرئيسي في عام ٢٠١٨، *التمويل المختلط في أقل البلدان نموا*، الذي نشر بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة التمويل المختلط "Convergence"، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومركز التفكير صوت الجنوب "Southern Voice". وبحث التقرير الفرص والتحديات التي تواجه تعميم استراتيجيات التمويل المختلط في أقل البلدان نموا وكيفية السعي إلى تنفيذها بشكل فعال. وقدم التقرير للمرة الأولى تحليلاً مفصلاً، ودراسات حالات فردية وبيانات عن أين وكيف يجري تنفيذ المعاملات المختلطة في أقل البلدان نموا وما هي القطاعات المستفيدة والوسائل المستخدمة. وتضمن التقرير أيضاً برنامج عمل لتحسين الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التمويل المختلط أقل البلدان نموا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستخدم الصندوق هذا التقرير، والاهتمام الواسع النطاق الذي أحدثه، لكي يدعم - حيث يكون التمويل المختلط مناسباً - الدعوات الموجهة إلى مناصري تمويل التنمية والمهنيين من أجل تتبع مدى نجاح استراتيجيات التمويل المختلط في دعم أقل البلدان نموا، وعدم ترك أحد خلف الركب.

الجدول-٢

التقدم المحرز في ضوء مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	الهدف المرحلي (٢٠١٨)	الفعلي (٢٠١٨)	المعدل
النتيجة ٢-٣ حجم الأموال بدولارات الولايات المتحدة غير المتعلقة بالصندوق التي توجه من خلال نظم تمويل محلية، وعمامة وخاصة لا مركزية يدعمها الصندوق	١٢ مليون دولار	٩,١٢ ملايين دولار	●
النتيجة ٢-٤ قيمة الاستثمارات بدولارات الولايات المتحدة غير المتعلقة بالصندوق التي حُشدت باستخدام آليات التمويل الخاصة بالصندوق	١٤,٥ مليون دولار	٢٤,١ مليون دولار	●

جيم - فهم الأداء في ضوء الإطار الاستراتيجي

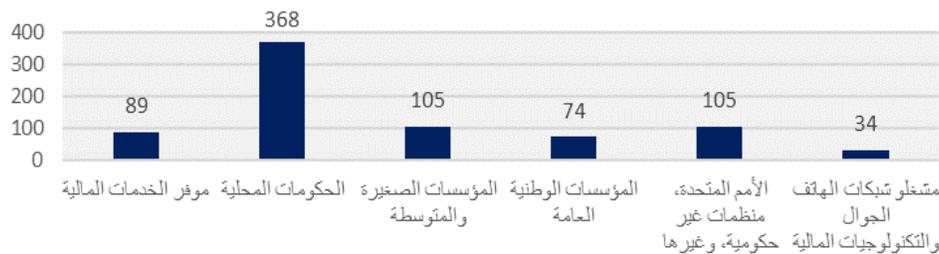
٤٩ - قُيِّمَت جميع مؤشرات فعالية التنمية الـ١٨ التي أُعدت تقارير بشأنها في عام ٢٠١٨، على أنها على المسار الصحيح أو تتجاوز الأهداف المرحلية لعام ٢٠١٨. وقد حدث تقدم ملحوظ في مجالات تعزيز الابتكار، واستخدام منتجات وتكنولوجيات مخصصة من أجل الوصول إلى العملاء غير الحاصلين على خدمات كافية، وتوسيع الشراكات بما يتجاوز مقدمي الخدمات المالية التقليدية والحكومات المحلية.

٥٠ - وتعكس نتائج عام ٢٠١٨ التزام الصندوق بمهدفه الاستراتيجي المتمثل في جعل التمويل يعمل لصالح الفقراء، ومساهمته في تقديم تمويل إضافي للتعبيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. ويعترف الصندوق بأهمية العمل مع القطاع الخاص والاستفادة من الابتكارات في مجال التكنولوجيات الجديدة لإحداث تغييرات إيجابية في الأسواق المالية والاقتصادات المحلية، الأمر الذي يتجلى في تطور هيكل شراكات الصندوق (انظر الشكل ٤). وتبين خريطة تنويع الشراكات تعاون الصندوق بصورة قوية مع مشغلي شبكات الهاتف النقال وشركات تكنولوجيات الخدمات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الشكل-٤

عدد الشركاء الذين حصلوا على دعم مالي ومساعدة تقنية بصورة مباشرة من الصندوق في عام

٢٠١٨



٥١ - ووسع الصندوق نطاق وجوده في أقل البلدان نمواً من ٢٩ بلداً في عام ٢٠١٧ إلى ٣١ بلداً في عام ٢٠١٨، مع إضافة أنشطة برنامجية في غامبيا وكيريباس واستئناف الأنشطة في تيمور-ليشتي. وكان التوسع نتيجة لاستمرار الطلب على خبرة الصندوق من جانب الحكومات الوطنية وأفرقة الأمم المتحدة

القطرية والشركاء المانحين. وعلى الرغم من أن البرنامج أغلق في رواندا عام ٢٠١٨، يخطط الصندوق لاستئناف أنشطته في البلد ببرنامج جديد يركز على النهوض بالشمول المالي لفائدة اللاجئين اعتباراً من عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، يواصل الصندوق العمل في القليل من غير أقل البلدان نمواً، بما في ذلك غانا وبنابوا غينيا الجديدة وفييت نام، استناداً إلى تقديم طلب محدد وحيث تكون هناك إمكانية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم لفائدة أقل البلدان نمواً.

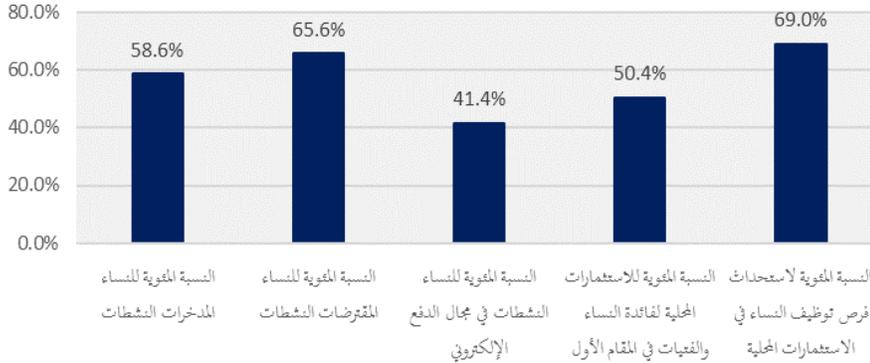
٥٢ - ويحتاج الصندوق سنوياً إلى مظهر للوارد يبلغ ٢٥ مليون دولار من الموارد العادية، و٧٥ مليون دولار من الموارد الأخرى، وصندوق استثمار لأقل البلدان نمواً بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار من أجل تحقيق وجود قوي في ٤٠ من أقل البلدان نمواً. وذلك من شأنه أن يمكن الصندوق أيضاً من أن يكون شريكا استراتيجياً وأكثر تحفيزاً للحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك لدعم نهج برنامج القطري، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموماً. والنقص العام في الموارد العادية قد أثر سلباً في هذا الهدف. ويحافظ الصندوق على "وجود ضئيل" في أربعة بلدان من بين ٣١ من أقل البلدان نمواً، حيث تمول المشاريع فقط دون أن يكون له فيها موظفين؛ ويحافظ الصندوق أيضاً على طموحه المتمثل في أن يكون حاضراً في ما يصل إلى ٤٠ من أقل البلدان نمواً إذا توفر التمويل.

٥٣ - ويواصل الصندوق توسيع نطاق شراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة في مجال تنفيذ البرامج المشتركة، وتبادل المعارف، والتعاون في مجال الابتكارات وتوسيع نطاق الأنشطة البرنامجية. وأقام الصندوق شراكة مع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كمبوديا وغينيا والسنغال من أجل وضع مقترحات مشتركة تمول عن طريق مرفق الاستثمار القطري للبرنامج الإنمائي. وأنجز الصندوق شراكات جديدة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سيراليون، ووسع نطاق شراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تمويل برنامج الطاقة النظيفة الذي يدعمه الصندوق بهدف خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٤ - وإلى جانب التعاون البرنامجي، يواصل الصندوق المساهمة بنشاط في مجالات خبراته في أعمال مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجموعات النتائج الاستراتيجية التابعة له وأفرقتها العاملة. وبالنظر إلى تزايد الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالتمويل الاستراتيجي، فقد تزايدت الحاجة على الصعيدين العالمي والقطري للتمويل من الصندوق وخبرته الفنية من أجل المساعدة على تحديد استجابات فعالة. والصندوق ملتزم بمواصلة تقديم هذا الدعم. وفي هذا المجال أيضاً سيكون لقاعدة الموارد العادية للصندوق أثر على قدرته على الاستجابة بفعالية لطلبات المساعدة المقدمة من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

الشكل - ٥

النسبة المئوية للنساء المستفيدات من الاستثمارات والخدمات المدعومة من الصندوق في عام ٢٠١٨.



٥٥ - وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصرًا محوريًا في برامج الصندوق وعملياته. وفي مجال الشمول المالي، شجع الصندوق زيادة وصول النساء والفتيات إلى الخدمات المالية واستخدامها والتحكم فيها، ولا سيما عن طريق توسيع نطاق برامج الادخار والائتمان التي تستهدف احتياجات وسلوكيات النساء. ومع ذلك، لا تزال الثغرات قائمة فيما يتعلق بتعزيز تمكين المرأة في مجال الخدمات المالية الرقمية، لأن الشركاء في القطاع الخاص لا يهتمون في أغلب الأحيان بالوصول إلى النساء، ولا سيما في الأسواق الناشئة، مثلما يبين الشكل ٥. ويعمل الصندوق على سد هذه الفجوة عن طريق التركيز على الاستثمارات والدعم الفني من أجل زيادة الوعي وإثبات جدوى قيام مقدمي الخدمات المالية باستهداف احتياجات النساء والفتيات في الخدمات المالية الرقمية على وجه التحديد. وقد أحرزت بعض النجاحات في زامبيا، على سبيل المثال، حيث يعمل الصندوق على إثبات جدوى قيام مقدمي الخدمات المالية الرقمية باستهداف تلبية احتياجات وسلوكيات الأمهات.

٥٦ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية المحلية، فإن ٥٠ في المائة من الاستثمارات المحلية للصندوق تستهدف النساء والفتيات في المقام الأول. أما نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية، رغم أنها لا تستهدف النساء في المقام الأول، فقد استخدمت لدعم استثمارات تعود بفوائد متساوية بشكل عام على الرجال والنساء في شكل طرق وهياكل أساسية زراعية ومقاومة لتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن معظم الوظائف التي استحدثت عن طريق الاستثمارات في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبناء الأسواق، قد عادت بالفائدة بشكل رئيسي على صاحبات الأعمال من خلال استثمارات مباشرة ومساعدة تقنية. وآليات العناية الواجبة التي طورها الصندوق بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لفحص وتحديد الاستثمارات المحلية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يجري اعتمادها وتطبيقها من قبل الحكومات الوطنية والمحلية، وكذلك المؤسسات المالية المحلية، من أجل تعميم الاستثمارات المحلية المراعية للمنظور الجنساني في أقل البلدان نموًا المستهدفة.

دروس ونتائج مختارة مستخلصة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي

٥٧ - يواصل الصندوق تقديم الدعم لوظيفة تقييم فعلية، فينفق أكثر مما هو محدد في هدف السياسات العامة المتمثل في تخصيص ١ في المائة من النفقات البرنامجية للتقييمات. ويعمل على استخلاص الدروس وتقديم التوصيات لدعم الابتكار والإدارة التكوينية للبرامج المقيّمة.

٥٨ - وجاء في تقييم منتصف المدة لبرنامج الخدمات النقدية المتنقلة لفائدة الفقراء النشطة في عشرة من أقل البلدان نمواً أن الصندوق يضطلع بدور فريد في تطوير أسواق التمويل الرقمي لفائدة الفقراء على المستويات الجزئي والمتوسط والكلّي، ويضطلع بدور تنظيمي يجمع بين المعرفة التقنية القوية والخبرة في مجال التمويل الرقمي. ومن خلال اعتماد نهج لتنمية الأسواق والعمل بصورة متزامنة مع الهيئات التنظيمية وشركات الهاتف النقال وشركات تكنولوجيا الخدمات المالية ومقدمي الخدمات المالية، يساهم البرنامج مساهمة مباشرة في بناء قدرات مجموعة كبيرة من الشركاء من القطاع الخاص نسبت التغييرات المحددة في العمليات التنظيمية وفي الاستراتيجية وزيادة المشاركة والاستثمار إلى الدعم المقدم من الصندوق. ويساهم البرنامج أيضاً في إحداث تغييرات إيجابية في البيئات السياساتية من خلال دعمه الهيئات التنظيمية. واستشرافاً للمستقبل، أوصى المقيمون بأن يواصل البرنامج إدماج الابتكار في عمله مع تطور الأسواق المالية الرقمية وظهور أنواع جديدة من مقدمي الخدمات، كما ينبغي له إظهار وقياس أثر البرنامج بصورة أفضل على نحو يتجاوز الشمول المالي، بما في ذلك تقديم أدلة لا تقتصر على تسليط الضوء على نجاحات المشاريع فحسب، بل أيضاً أوجه القصور، وذلك من شأنه أن يساعد الجهات المعنية في التعلم من خبرات الآخرين.

٥٩ - ولدى تقييم منتصف المدة المتعلق بتشكيل برنامج تحويلات الشمول المالي في كل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام تمت الإشادة بقوة ومرونة تصميم البرنامج الذي يركز بشدة على منظور المساواة بين الجنسين من خلال التدخل في أربعة من مجالات تطوير الأسواق. وارثي أن أنشطة التمويل التي تشكل تحدياً أمام البرنامج قد صممت بعناية لحفز الجهات الفاعلة في القطاع المالي على تطوير خدمات جديدة بقصد الوصول إلى فئات السكان الأقل استفادة من الخدمات المصرفية، ولا سيما النساء. ويُدَار الصندوق بصورة ملائمة، حيث يدمج الدروس المستفادة من الاستثمارات السابقة في المراحل اللاحقة، مما يعزز قدرته على بلوغ المستوى المطلوب. والتحديات أمام توفير الموارد المستهدفة في الأساس تعني أن أنشطة بناء القدرات ووضع السياسات والدعوة في البلدان الأربعة لا تزال في مرحلة أولية، مما يؤدي إلى زيادة وعي الجهات صاحبة المصلحة بعمل البرنامج ولكن ليس للحد اللازم لاستخدام البيانات بصورة منهجية لأغراض صنع القرارات من جانب هذه الجهات. والاستثمار الناجح للغاية في محافظ إلكترونية في فييت نام إلى جانب التثقيف المالي قد كفّل مع ذلك ذهاب البرنامج إلى أبعد من تحقيق أهداف التوعية المباشرة حيث وصل إلى ٢ مليون عميل بالمقارنة مع هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الوصول إلى مليون عميل. وفي ضوء قلة الموارد، أوصى المقيمون بالتركيز بصورة أكثر تحديداً على دعم الهيئات التنظيمية ومقدمي الخدمات من أجل تهيئة بيئة مناسبة لرأس المال الخاص الموجه لفائدة الفقراء، وكذلك لإحداث تغييرات في صندوق تطوير المشاريع لزيادة إمكانيات توفير استثمارات ناجحة ومستدامة. وأوصوا أيضاً بالمزيد من التركيز على الفقراء والضعفاء، بمن فيهم ذوو الإعاقات، في الأنشطة المستقبلية لصندوق تطوير المشاريع وفي التفاعل مع الهيئات التنظيمية الوطنية.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٩، يخطط الصندوق لإجراء خمسة تقييمات. وسيجري تقييمات لبرامج الشمول المالي في جنوب آسيا وميانمار وللدعم الذي قدمه للحكومات من أجل وضع وتنفيذ عمليات تشخيص مالية شاملة. وسيقوم الصندوق أيضا بإجراء تقييمات للبرامج المشتركة، بما في ذلك برنامج تمويل محلي مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتركز التقييمات على التمكين الاقتصادي للمرأة وبرنامج مشترك بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم زيادة الشمول المالي في منطقة المحيط الهادئ.

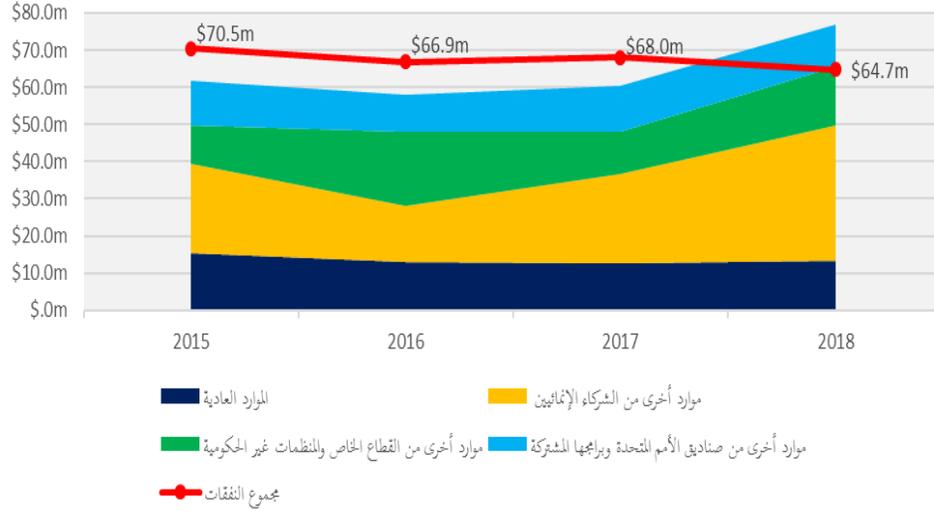
دال - تحليل الفعالية المؤسسية

٦١ - من بين مؤشرات الفعالية المؤسسية الـ٢٦، هناك ٢٤ مؤشرا تسير على الطريق الصحيح أو تتجاوز الأهداف المحددة لعام ٢٠١٨. ولم يحقق الصندوق الأهداف المتعلقة بتعبئة الموارد العادية ومعدل النفقات المخصصة للاستثمارات الرأسمالية. ويُعزى العجز في الجانب الأخير إلى عدة عوامل، بما في ذلك التحول نحو زيادة المساعدة التقنية والسياساتية في مجال التمويل الرقمي، وتكثيف الاستثمار الأولي في قدرة الصندوق على توفير القروض والضمانات استعدادا لتوسيع نطاق عمله في عام ٢٠١٩.

٦٢ - وحققت الموارد العادية للصندوق زيادة طفيفة من ١٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١٣,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨، مما عكس الاتجاه التنازلي الذي يعود إلى عام ٢٠١١. غير أن الموارد العادية ظلت أقل بكثير من المبلغ المستهدف وهو ٢٥ مليون دولار في السنة. وفيما يتعلق بالموارد الأخرى، حشد الصندوق ما مجموعه ٦٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٨، أي بنسبة زيادة بلغت ٣٤ في المائة بعد أن كان ٤٧,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وكانت الزيادة الأكبر في تعبئة الموارد من شركاء التنمية - على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف - من ٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٣٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨. كما شهد الصندوق زيادة في الأموال المقدمة من القطاع الخاص والشركاء من المنظمات غير الحكومية، من ١١,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وفي حين حدث انخفاض طفيف في الموارد المقدمة من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، من ١٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١١,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٨، فمن المتوقع أن تزيد هذه الموارد مع التوقيع على برامج رئيسية مشتركة في الصومال ومنطقة المحيط الهادئ ابتداء من عام ٢٠١٩.

إيرادات ونفقات الصندوق للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٦٣ - وانخفضت نفقات الصندوق من ٦٨ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٦٤,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٨ بسبب تحولات في نهج البرنامج مع إطلاق الإطار الاستراتيجي الجديد وإغلاق برامج رئيسية مثل المرحلة ٢ من البرنامج المشترك المتعلق بالتنمية المحلية في الصومال. ومع ذلك، ووفقاً لزيادة تعبئة الموارد في عام ٢٠١٨ مع التوقيع على تعهدات تتجاوز قيمتها ١٦٥ مليون دولار للسنوات الثلاث القادمة وبدء برامج جديدة في كل من الصومال وأوغندا وغرب أفريقيا، فمن المتوقع أن يزيد الصندوق نفقاته في عام ٢٠١٩.

٦٤ - ويواصل الصندوق تحسين الاستفادة من بيانات تمويل البرامج لتوجيه اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج وإدارة المنح، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة البيانات والمعلومات. ونفذ الصندوق نظاماً جديداً لإدارة المنح يتضمن تقييمات المخاطر والآثار ويتتبع أداء المنح مع مرور الوقت. وهو أيضاً بصدد التحول إلى نظام جديد لإدارة المعلومات المالية المتعلقة بالقروض والضمانات من أجل تيسير عمليات الفحص وصنع القرار وأتمتة التواصل مع المستثمرين بشأن السداد ورصد الأداء.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٨، ركز الصندوق بقوة على الاتصالات الاستراتيجية، ولا سيما حضوره على شبكة الإنترنت، مما أدى إلى زيادة عدد زوار المواقع الشبكية للصندوق والبرنامج بنسبة ٨٧ في المائة في السنة. وبلغت نسبة الزوار الجدد ٩٢ في المائة من هذه الزيادة. ونفذ الصندوق حملات إعلامية محددة الهدف على وسائل التواصل الاجتماعي عبر منابر الإلكترونية، مما أدى إلى زيادة التواصل عبر هذه الوسائل بنسبة ٢٣ في المائة - تسجيل مشاركات وإعجاب وتعليقات عامة - وزاد العدد الإجمالي للمتابعين بنسبة ٢٨ في المائة. وقد صاحبت أنشطة الاتصال هذه حملة تواصل قوية مع القطاع الخاص ومستثمرين مؤثرين وجهات فاعلة في سوق رأس المال، وأعربت هذه الجهات بصورة فردية وجماعية عن رغبة قوية في تحسين فهم الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها لإضفاء قيمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

٦٦ - ووضع الصندوق استراتيجية جنسانية جديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ووافق عليها من أجل توفير إطار لتنفيذ وتعزيز المساواة في عمله المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتضمن الاستراتيجية الجديدة الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية السابقة، بما في ذلك تعزيز القدرات وتعزيز تبادل المعرفة. وتعكس الاستراتيجية الجنسانية الجديدة التزام الصندوق بتحقيق أهداف الجيل الثاني لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي تركز بصورة أكبر على النتائج والاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بملاك الموظفين، يواصل الصندوق العمل على تحقيق التكافؤ بين الجنسين على المستويات المهنية العليا حيث تكون معدلات التناقص متدنية، ويعترف بحدوث تقدم جيد على المستويات الأخرى.

٦٧ - ويعمل الصندوق على تعزيز المساواة عن النتائج من خلال التقييمات التي يجريها. وهناك عشرة تقارير تقييم جرى تقييمها منذ عام ٢٠١٦ من قِبل مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث صنفت تسعة منها على أنها "مرضية للغاية" أو "مرضية" وتم تصنيف واحد منها على أنه "مرضٍ إلى حد ما".

٦٨ - وأحرز الصندوق تقدماً ملحوظاً في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. وقد نفذت بالكامل جميع توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ومن بين توصيات المجلس المقدمة في عام ٢٠١٧، نُفذت أربع توصيات وهناك ثلاث توصيات يجري تنفيذها ويُعتمد استكمال ذلك بحلول الموعد النهائي للتقييم.

ثالثاً - نظرة استشرافية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٦٩ - تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً سيتطلب جميع أنواع الاستثمارات، العامة منها والخاصة والمحلية والدولية. ولهذا السبب، سيواصل الصندوق العمل مع الشركاء الإنمائيين في القطاعين العام والخاص من أجل تحويل الديناميات المتعلقة بكيفية تخصيص الموارد والتوصل إلى أفضل السبل الكفيلة بجعل التمويل يعمل لفائدة الفقراء.

٧٠ - وفي العام المقبل، سيركز الصندوق على ثلاث مجموعات من القضايا. أولاً، سيعمل الصندوق على توسيع نطاق الحلول الملائمة لأقل البلدان نمواً. وفي مجال تمويل التنمية المحلية، سيطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية صندوقاً للبلديات تديره جهة خارجية من أجل المساعدة على تعبئة موارد إضافية حتى تتمكن الحكومات المحلية من توفير الهياكل الأساسية والخدمات الضرورية. وفيما يتعلق بالشمول المالي، سيكون التركيز أقوى على التقنيات الرقمية لمساعدة أقل البلدان نمواً في جني الفوائد الإيجابية للتحويل الرقمي، وتخفيض التكاليف، والوصول إلى المزيد من الأسر المعيشية، وبناء سلاسل القيمة، وتوسيع نطاق الوصول إلى السلع والخدمات، وتمكين المرأة.

٧١ - وثانياً، سيواصل الصندوق استخدام ولايته الاستثمارية لإظهار كيف يمكن أن يعمل التمويل لصالح الحلقة الوسطى المفقودة في أقل البلدان نمواً. ويقوم الصندوق من خلال برنامجه الاستثماري لأقل البلدان نمواً بتوفير المزيد من القروض والضمانات لدعم مشاريع الحلقة الوسطى المفقودة، فيظهر بذلك التأثيرات التي من شأنها أن تساعد في تشكيل تطوير أسواق رأس المال على المدى الطويل. وإذا طُلب منه القيام بذلك وتوفر التمويل المناسب، يمكن للبرنامج توسيع نطاق عمله لتقديم الدعم إلى مجموعات

مشاريع المقدمة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومن خلال الدعوة والشراكة التي أطلقها مؤخرًا مع مديري الصندوق الخارجيين، سيعمل الصندوق أيضًا على جذب المزيد من التمويل التجاري للاستثمارات المحلية المؤثرة في أقل البلدان نموًا.

٧٢ - وأخيرًا، سيواصل الصندوق بناء شراكاته. وهذا يعني تعميق تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص، حيث يمكن لمزيج الابتكارات المالية للصندوق والخبرات القطاعية لكيان آخر أن تسرع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يعني ذلك أيضًا البحث عن شراكات جديدة مع شركاء التنمية التقليديين والجدد، وكذلك القطاع الخاص والمؤسسات، من أجل إيجاد حلول جديدة ومبتكرة لفائدة عدد أكبر من أقل البلدان نموًا والبلدان المحلية. كما سيواصل الصندوق السعي للتأثير على كيفية دعم أسواق رأس المال لأقل البلدان نموًا، وذلك على سبيل المثال عن طريق التفاعلات المستمرة مع المؤسسات والمستثمرين ذوي التأثير الإيجابي. وسيواصل الصندوق التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية في مجال التمويل المختلط والحلول الأخرى التي من شأنها أن تساعد أقل البلدان نموًا في التصدي بفعالية للتحديات في تمويل أهداف التنمية المستدامة.